المحاضرة العاشرة

توازن الاقتصاد الكلي

يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي على مستوى الاقتصاد.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين :

في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) .

يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج بتحقق شرط التوازن :

$$Y = C + I0$$

بإعادة ترتيب الحدود نجد أن:

$$Y - C = I0$$

$$S = I0$$

يقيس الطرف الشمال لهذه المتساوية الادخار ، أما الطرف الأيمن فيمثل الاستثمار .فتكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذ ا هي تعادل الادخار مع الاستثمار.

ومن المفترض في هذا النموذج أن الاستثمار مستقل عن الدخل (لا يتأثر بالدخل) ، أما الاستهلاك فيفترض أن يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية البسيطة التالية : $C = C_a + b\ Y$

بتعويض معادلة الاستهلاك في شرط التوازن الأول نحصل على الدخل القومي التوازني Y^* :

$$Y = C_a + bY = I_a$$

$$Y - bY = C_a + I_a$$

$$Y\ (1-b) = C_a + I_a$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)}\ (C_a + I_a)$$

تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق					
(١) الدخل	(٢) الإنفاق الاستهلاكي المخطط	(٣) الادخار المخطط	(٤) الإنفاق الاستثماري	(٥) الطلب الكلي	(٦) التغير غير المخطط في المخزون
Y	C	S	I	C + I	Y-(C+I)
400	430	-30	30	460	-60
450	450	0	30	480	-30
500	470	30	30	500	0
550	490	60	30	520	+30
600	510	90	30	540	+60
650	530	120	30	560	+90

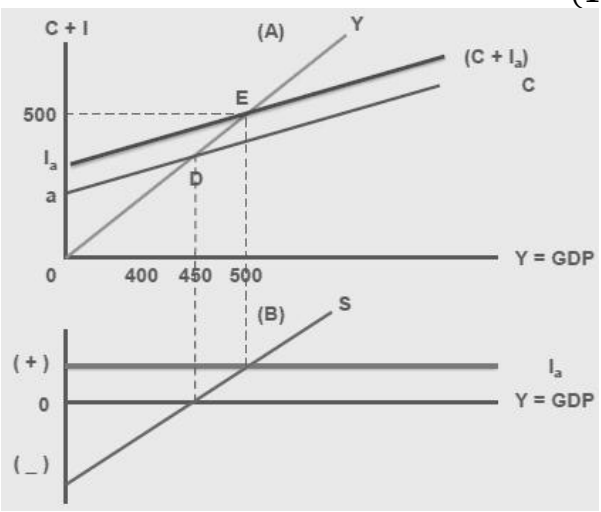

مضاعف الاستثمار :

يقصد بمضاعف الاستثمار أنه إذا زاد الاستثمار بقدر معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الإجمالي.

فزيادة الإنفاق الاستثماري تولد دخولا ا لمنتجي السلع الاستثمارية والعاملين والموردين في هذا القطاع في أول جولة . ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الدخول في هذه الجولة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بما يتناسب مع حجم الميل الحدي للاستهلاك (b) وبذلك تتولد دخولا ا جديدة. ينفق الجزء الأكبر منها عادة ويدخر المتبقي منها فيقترضه آخرون لينفقونه كذلك ، وتستمر هذه الموجات المتلاحقة ليكون الأثر النهائي زيادة في الناتج والدخل أضعاف حجم الزيادة الأصلية في الاستثمار.

قياس مضاعف الاستثمار :

حتى نتمكن من قياس أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل دعنا أولاً نشتق مضاعف الإنفاق الاستثماري ويتم ذلك من صياغة شرط التوازن السابق : $Y^* = \frac{1}{(1-b)} (C_a + I_a)$ ، ومنه : $\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-b)}$

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك (b) أقل من الواحد الصحيح ، فإن قسمة الواحد على الميل الحدي للاستهلاك تكون دائماً أكبر من الواحد الصحيح ولذلك يطلق على هذا الكسر اسم المضاعف ، فالتغير في الدخل يكون في النهاية أضعاف مضاعفة للتغير في الاستثمار.

مثال :

لنفرض زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون دينار ، في اقتصاد ما وأن الميل الحدي للاستهلاك هو$MPC=0.8$ فما أثر ذلك على دخل توازن الاقتصاد ؟

مضاعف الاستثمار = $\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-b)}$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-0.8)} = 5$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{(1-0.8)} (100) = 500$$

نلاحظ أن الدخل قد زاد بمقدار 500 مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة الأصلية في الاستثمار ، وذلك لأن المضاعف في هذا المثال قيمته خمسة.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات :

نفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات هي :

- القطاع العائلي (C).
- قطاع الأعمال (I).
- القطاع الحكومي (G).

ولنفترض أن الحكومة قد فرضت ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) على الدخل الشخصي.

يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي : $Y = C + I_a + G_a$

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية :

دالة الاستهلاك من الدخل المتاح : $C = Ca + b\ (Y-T)$

الضريبة : $T = tY$

باستخدام معادلتي الاستهلاك والضريبة في شرط التوازن :

$$Y = C_a + b\ (Y-T) + I_a + G_a$$

$$Y = C_a + b\ (Y-tY) + I_a + G_a$$

$$Y - b\ (Y-tY) = C_a + I_a + G_a$$

$$Y[1 - b\ (1-t)] = C_a + I_a + G_a$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)+bt}\ (C_a + I_a + G_a)$$